

تقرير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
حول الممارسات الجيدة التي يمكن للجان
التدقيق اتباعها في دعم جودة عمليات
التدقيق ومراجعة الحسابات

العلاقات الدولية

May 2019

تعدُّ جودة التقارير المالية للشركات المسنودة أو المُدعَّمة بعمليات تدقيق خارجية مستقلة من الأمور الأساسية لتعزيز الثقة في الأسواق، وبتحقيق المستثمرين، وخلق أسواق رأس مال تؤدي وظائفها بصورة فاعلة. وتلعب لجان التدقيق دوراً مهماً في جودة التقارير المالية؛ إذ أن جودة عمليات تدقيق الحسابات ومراجعتها ترتبط بمهنة التدقيق التي تتسم بالفاعلية والاستقلالية والتي تحظى بدعم مناسب من الشركة.

وفي حين يتحمل المدقق مسؤولية رئيسية عن جودة عمليات التدقيق، يتعين على لجنة التدقيق تعزيز جودة هذه العمليات ودعمها؛ ما قد يسهم في تحقيق المزيد من الثقة في جودة المعلومات التي تشتمل عليها التقارير المالية للشركات المدرجة. ولذا، يمكن لتقارير الممارسات الجيدة مساعدة لجان التدقيق على النظر في طرق تعزيز جودة عمليات التدقيق ودعمها.

وأشار المنتدى الدولي لهيئات التدقيق المستقلة (IFIAR) إلى الحاجة إلى تحسين جودة عمليات التدقيق وتحسين الاتساق في تنفيذ هذه العمليات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تختلف ممارسات لجان التدقيق بين الشركات المدرجة التي تقع في دائرة الاختصاص ذاتها وتلك التي تقع في دوائر الاختصاص الأخرى؛ ما يؤدي إلى غياب الاتساق في الطريقة التي تؤدي فيها لجان التدقيق مسؤولياتها.

دور لجان التدقيق وجودة عمليات التدقيق

هيكل الحوكمة ولجان التدقيق

قد يختلف شكل هيكل الحوكمة لدى الهيئات وأدوار الحوكمة التي تقوم بها فيما يتعلق بالمدققين الخارجيين بحسب المتطلبات التي تنص عليها القوانين الوطنية لدى الدولة التي تنتمي لها. ففي بعض دوائر الاختصاص، تتولى جهات فردية يُطلق عليها "لجان التدقيق" عملية الإشراف على جميع المسائل التي تتعلق بالمدققين الخارجيين. وفي بعض الحالات، قد تتولى أكثر من جهة ضمن هيكل الحوكمة لدى إحدى الشركات المدرجة هذه المسؤولية.

أهمية جودة عمليات التدقيق

إن من شأن عمليات التدقيق عالية الجودة دعم جودة التقارير المالية وتمكين المستثمرين من الاعتماد على التقييمات المستقلة التي يجريها المدققون لهذه التقارير. ويتضمن ذلك ما يلي:

- أ. الحصول على ضمانات معقولة تفيد بخلو التقرير المالي من أخطاء جوهرية في البيانات،
- ب. التأكد من معالجة أية أخطاء جوهرية يتم اكتشافها والإفصاح عنها في تقرير المدقق.

العوامل المؤثرة على جودة عمليات التدقيق:

الثقافة السائدة في شركة التدقيق، والتركيز على جودة عمليات التدقيق، واتباع مبدأ الشك المهني. PROFESSIONAL SKEPTICISM.

- فهم المدقق واستيعابه للعمل والمخاطر المؤثرة على التقرير المالي.
- التجربة الداخلية والخارجية والخبرة التي يتم تطبيقها عند مراجعة الحسابات.
- قيام فريق التدقيق والشركة بالإشراف على عمليات التدقيق ومراجعة الحسابات.
- مراقبة الالتزام بضوابط الجودة، بما في ذلك المتطلبات الخاصة باستقلالية المدققين.

مسؤوليات المدقق

- تكوين رأي فيما إذا كانت التقارير المالية تتوافق مع المعايير المحاسبية ذات الصلة، فضلاً عن إبداء رأي واضح وعادل بشأن الوضع المالي للجهة، وأدائها المالي، وتدققاتها النقدية في جميع الجوانب الجوهرية، عندما يقتضي الأمر.
- إجراء عمليات التدقيق بما يتماشى مع معايير التدقيق ذات الصلة.
- تلبية متطلبات الاستقلالية المنصوص عليها في القوانين، أو القواعد واللوائح التنظيمية، أو المعايير.
- قراءة المعلومات المُصاحبة لتقرير التدقيق المالي المعنية بعدم الاتساق المادي مع هذه تقرير التدقيق أو أية أخطاء جوهرية في البيانات التي تحتويها.
- الإفصاح في ظل ظروف معينة عن أية انتهاكات مشتبه بها لقواعد أو لوائح تنظيمية معينة للجهات المنظمة لأسواق الأوراق المالية أو الجهات التنظيمية الأخرى.

يتوجب على لجان التدقيق تعزيز جودة عمليات التدقيق ودعمها في إطار قيامها بمسؤولياتها المختلفة. وقد تتضمن هذه المسؤوليات تقديم توصيات بشأن اختيار المدققين وتعيينهم واعتماد رسوم التدقيق. وعادة ما يتم تكليف لجان التدقيق بمهام من شأنها دعم جودة العمل الذي يقوم به المدقق. وقد تتضمن هذه المهام ما يلي:

أ. النظر فيما إذا كانت استراتيجية التدقيق تعالج المخاطر الرئيسية،

ب. الاستعلام عما إذا تم تعهيد أعمال التدقيق والمراجعة إلى جهات خارجية ذات خبرة مناسبة،

ت. تقييم أداء المدقق فيما يتعلق بجودة عمليات التدقيق،

ث. معرفة ما إذا قام المدقق قد اتبع مبدأ الشك المهني.

وفي العديد من دوائر الاختصاص، تتولى لجنة التدقيق أيضا مسؤولية الرقابة على استقلالية المدقق، وقد يتضمن ذلك مراجعة الخدمات التي يقدمها المدقق غير تلك المتعلقة بالتدقيق واعتماد هذه الخدمات.

تعدُّ عمليات التواصل بين لجان التدقيق والمدققين والتي تتم في الوقت المناسب مهمة في أداء تلك اللجان وأولئك المدققين لمسؤولياتهم. وعلاوة على ذلك، تشارك لجنة التدقيق في إطار دورها الرقابي في عملية إعداد التقارير، وهو ما يؤثر في نهاية المطاف على التقارير المالية السنوية وعمليات التدقيق التي تتم في نهاية السنة. وقد تتضمن هذه الأنشطة أيضا مراجعة التقارير المالية المرحلية وغيرها من مستندات الإفصاح الدورية.

أدوار التدقيق التي يؤديها المدقرون ولجان التدقيق

في معظم دوائر الاختصاص، يبدي المدقق رأيه المستقل بعد أن يعرض المدقرون آراءهم حول التقرير المالي. ويجب أن يكون لدى الشركة نظامها وعملياتها وضوابطها الخاصة، فضلاً عن الموارد المناسبة التي تساعد على إعداد تقارير مالية عالية الجودة. ولا يجب على المدقرون أو الإدارة -حسب الحالة- الاعتماد على المدقق عند تكوين رأيهم بشأن التقرير المالي؛ فقد يسهم ذلك في تفويض هدف التدقيق المتمثل في الحصول على ضمانات منطقية وتقديم رأي مستقل حول التقرير المالي.

يجب أن تتم عملية الإشراف التي تقوم بها الإدارة على عملية إعداد التقارير المالية بصورة تتماشى مع عمليات الجودة ونظمها، وتحليلات السجلات، وخطوات إعداد التقارير. وفي حين تقع مسؤولية إعداد التقارير المالية والمسؤولية عن الأنظمة والعمليات والضوابط ذات الصلة على عاتق الإدارة مباشرة أو يتم تفويض الإدارة بها، فإنه يجب على لجنة التدقيق أن تشرف على هذه الجوانب وأن تطرح على الإدارة أسئلة تتعلق بإعداد تقارير مالية تتسم بالجودة.

التدقيق الداخلي

يمكن لعمليات التدقيق الداخلي التي تتسم بالمثانة أن تسهم في تنفيذ حوكمة جيدة للشركات من خلال تزويد المدقرون في الشركة ولجنة التدقيق لديها بمراجعات مستقلة واقتراحات بشأن تحسين تصميم بيئة الرقابة المالية وغير المالية في الشركة، فضلاً عن عمليات تحديد المخاطر ورصدها والعمليات المتعلقة بالحوكمة.

الممارسات الجيدة التي يمكن للجان التدقيق اتباعها في سبيل دعم جودة عمليات التدقيق

لجان التدقيق التي تدعم جودة عمليات التدقيق

1. تقديم التوصيات للأعضاء/المساهمين فيما يخص تعيين المدققين .
2. تقييم المدققين القائمين والمحتملين.
3. تسهيل عمليات التدقيق.
4. التواصل مع المدقق.
5. تقييم استقلالية المدقق.
6. تقييم جودة عمليات التدقيق

1. يجب أن تضم لجنة التدقيق مدراء غير تنفيذيين .
2. يجب أن يتمتع رئيس لجنة التدقيق وغالبية أعضائها بالاستقلالية فيما يتصل بمسائل مثل: المصالح المالية والتجارية مع الشركة ومدة شغل المنصب، وإدراك إمكانية تطبيق مفاهيم الاستقلالية المختلفة في دوائر الاختصاص المختلفة.
3. يجب أن يتمتع عضو واحد من لجنة التدقيق على الأقل—ومن المفضل أن يكون هذا العضو هو رئيس اللجنة—بمعرفة جيدة بإعداد التقارير المالية أو عمليات التدقيق أو كليهما معا (بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالحاسبة والتدقيق واستقلالية المدقق).
4. يجب أن يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالمعرفة الكافية حول عملية إعداد التقارير المالية وعمليات التدقيق ويجب أن يكونوا على معرفة بالقطاع الذي تعمل فيه الشركة. وينبغي أيضا أن يتم عقد دورات تدريبية مستمرة لأعضاء لجنة التدقيق في مجالات إعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق، والقطاع الذي تعمل فيه الشركة؛ للتأكد من امتلاكهم قدرات ومهارات حديثة ومناسبة.
5. يجب أن يتمتع رئيس لجنة التدقيق بمؤهلات قيادية ومهارات تواصل قوية، وأن يكون على دراية بالمسؤوليات والواجبات المتعلقة بمنصبه.
6. يجب أن تتم دراسة مهارات أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في أداء مسؤولياتهم. ويمكن أيضا النظر في مسألة تدوير الأعضاء، حيثما كان ذلك ملائما .
7. يتعين على أعضاء لجنة التدقيق اتباع مبدأ الشك المهني فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة وعند دراسة جودة عمليات التدقيق.
8. يجب أن تتم دراسة عدد المرات التي يتم فيها اجتماع لجنة التدقيق؛ إذ ينبغي على اللجنة عقد اجتماعات بدرجة تكفي لأداء مسؤولياتها في الوقت المناسب .
9. يجب أن يتم تكليف لجنة التدقيق بمهام تسمح لها بأداء مسؤولياتها من دون أية قيود غير مبررة .
10. يجب أن تحظى لجنة التدقيق بدعم مناسب من أمين سر اللجنة أو أية مصادر دعم أخرى بما يسمح لها بأداء دورها .
11. يجب أن تتمتع لجنة التدقيق بالقدرة الكافية على أداء دورها، ويجب أن تؤدي دورها بفاعلية عندما يتعلق الأمر بجودة التقارير المالية وعمليات التدقيق.
12. يجب أن يكون هناك حوار داخلي مفتوح بين أعضاء لجنة التدقيق؛ إذ ينبغي تشجيع جميع أعضاء اللجنة على طرح الأسئلة والتعبير عن آرائهم، وينبغي أن يتم النظر في اعتماد آرائهم من قبل أصحاب القرار.
13. يجب أن تكون لجنة التدقيق هي الجهة المُمثلة الرئيسية التي يتعامل معها المدققون الخارجيون.
14. يتعين على لجنة التدقيق إبلاغ مجلس الإدارة بأنشطتها الرامية لدعم جودة التدقيق، بما في ذلك الكيفية التي تم التطرق من خلالها إلى المسائل التي أثارها المدقق.
15. يجب أن تقوم لجنة التدقيق بإجراء تقييمات الأقران peer reviews لجميع أعضائها، فضلاً عن تقييمات أخرى لمدى فاعلية اللجنة ذاتها.

التوصيات المتعلقة بتعيين المدقق

يمكن للجنة التدقيق والمدراء أداء دور مهم فيما يتعلق بتقديم توصيات بشأن تعيين مدقق ما. ولا ينبغي أن تتحمل الإدارة وحدها مسؤولية تحديد رسوم التدقيق؛ فمن المحتمل أن تكون لها مصالح لا تتماشى تماما مع عمليات التدقيق ذات الجودة. ولذا، قد لا تكون الإدارة أفضل من يُقيم المدققين ويحدد رسوم التدقيق. وفي حال لم تتألف لجنة التدقيق من مدراء (مستقلين) غير تنفيذيين فقط، يتوجب على المدراء التنفيذيين تحمل مسؤولية تقديم توصيات بشأن اختيار المدققين وتعيينهم واستبدالهم، فضلاً عن مسؤولية تحديد مكافآتهم.

تقييم المدققين القائمين والمحتملين

يتعين على لجنة التدقيق فهم عملية تدقيق الحسابات، والمخاطر التي يتم تحديدها من قبل المدقق، والطرق التي تم التخطيط لها من قبل المدقق للتصدي لهذه المخاطر، وغيرها من الأمور. ومن المهم أن يلتزم المدقق بتخصيص موارد مناسبة وأن يمتلك مهارات وخبرة مناسبة للقيام بعمليات التدقيق ومراجعة الحسابات.

تحديد رسوم التدقيق

يجب أن تتولى الشركة سداد رسوم التدقيق وتكاليفه المعقولة. ويُعدُّ تحديد رسوم التدقيق قراراً تجارياً تتخذه الشركة ومدققها. ويجب أن يتولى المدراء ولجنة التدقيق إدارة عملية تحديد الرسوم، فضلاً عن النظر فيما إذا كانت رسوم التدقيق التي تم تحديدها منطقياً بالمقارنة إلى العمل المطلوب إنجازه لتنفيذ عمليات تدقيق تتسم بالجودة وتخدم مصالح المستثمرين والأطراف الأخرى التي تستخدم التقارير المالية. ويتعين عليهم أيضا التأكد من أنه لم يتم وضع الرسوم عند مستوى قد يضر بجودة عمليات التدقيق. وقد تعدُّ التغييرات التي تطرأ على أعمال الشركة، أو متطلبات إعداد التقارير، أو بيئة الرقابة الداخلية، أو المخاطر التي تؤثر على التقارير المالية مسوغات تسمح بزيادة رسوم التدقيق.

تشتمل الممارسات الجيدة في دعم عمليات التدقيق على ما يلي:

- التخطيط لعمليات إعداد التقارير المالية وعمليات التدقيق بهدف تنفيذ عمليات تتسم بالجودة في المواعيد المحددة لتقديم التقارير المالية.
- سعي لجنة التدقيق للحصول على توضيحات وطلب النصح والمشورة، بما يدعم أشكال المعالجات/المعاملات المحاسبية التي تم اختيارها والتقدير المحاسبية التي تم تطبيقها في التقارير المالية، أينما كان ذلك مناسباً. وعلى وجه التحديد، يتعين على لجنة التدقيق السعي للحصول على مشورة مهنية خارجية عندما لا تعكس معالجة حسابية ما مضمون ترتيب معين .
- النظر في أية مخاوف أو مخاطر يتم تسليط الضوء عليها من قبل المدقق، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالانظم، أو العمليات، أو السياسات التي من الممكن أن يكون لها تأثير كبير على التقارير المالية المستقبلية .

يجب أن تضمن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإدارة الشركة وموظفيها ما يلي:

- أن تخلق الإدارة مناخاً أخلاقياً وأن تسود الشركة ثقافة تركز على جودة التقارير المالية .
- وجود آلية مناسبة للمساءلة وحوافز تدفع إدارة الشركة وموظفيها إلى التركيز على جودة التقارير المالية وإعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، فضلاً عن تسهيل عملية التدقيق ومراجعة الحسابات.
- قيام الإدارة بإعداد جميع المعلومات والسجلات والتفسيرات التي قد تكون ذات صلة بالتقارير المالية وعمليات التدقيق في الوقت المناسب. ويجب أن يتم دعم المعلومات بتحليلات ومستندات مناسبة، لاسيما بالنسبة إلى التقديرات المحاسبية.

يتعين على لجنة التدقيق:

تشجيع إدارة الشركة وموظفيها على اتباع نهج إيجابي فيما يتعلق بعملية التدقيق وسؤال المدقق عما إذا كانت هناك حالات عدم تعاون. ويجب أيضاً تشجيع المدقق على إثارة أية مسائل متعلقة بعدم التعاون؛ إذ يتعين على لجنة التدقيق عندها اتخاذ إجراءات مناسبة للتأكد من معالجة مسائل من هذا النوع

تقييم استقلالية المدقق

يتعين على لجنة التدقيق تقييم استقلالية المدقق؛ إذ تعد الاستقلالية (واقعيًا وظاهريًا) أمراً مهماً لتعزيز ثقة الأسواق في التقارير التي يعدها المدقق حول التقارير المالية. وتعمل الاستقلالية، بما في ذلك الاستقلالية عن المدراء وإدارة الشركة، فضلاً عن موضوعية المدقق على دعم جودة عمليات التدقيق. وتتراوح المسائل المتعلقة بذلك من الاستقلالية والموضوعية إلى رفع التقارير إلى الأعضاء/المستثمرين/المساهمين.

التواصل مع المدقق

يتعين على لجنة التدقيق فتح خط تواصل مباشر بينها وبين المدقق؛ إذ أن جودة عمليات التواصل بين المدراء ولجان التدقيق والمدققين تعد مهمة في دعم جودة عمليات التدقيق. ويجب أن تشمل المسائل التي يتم التواصل بشأنها على المخاوف والمخاطر التي تؤثر على العمليات التي تدعم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والكيفية التي يتم من خلالها معالجة تلك المخاوف والمخاطر من قبل المدراء والإدارة. وتتراوح المسائل المتعلقة بذلك ما بين معالجة المخاطر أو المخاوف ذات الصلة إلى ضمان سهولة الوصول إلى المدراء ولجنة التدقيق.

تقييم جودة عمليات التدقيق

تعد لجنة التدقيق أفضل من يُقّم أداء المدقق ويمكنها المساعدة في التأكد من حصول الأعضاء على رأي قيم ومستقل حول التقارير المالية، وهو أمر من شأنه تعزيز ثقة الأسواق في التقارير المالية للشركات. وتتضمن المسائل المتعلقة بذلك ما يلي:

- الجودة والمعايير.
- عملية التدقيق.
- الإفصاح عن المسائل.
- المعلومات والملاحظات الأخرى ذات الصلة.
- نتائج عمليات المراقبة والتفتيش.

تقارير لجنة التدقيق

لا يشترط على لجنة التدقيق في الوقت الحالي الإعلان عن الكيفية التي أدت بها عمليات الرقابة على المدقق وعلى الأعمال الأخرى إلى دعم جودة التدقيق، باستثناء الإعلان عن الدور الذي تؤديه فيما يتعلق باستقلالية المدقق. وفيما يتعلق بالملاحظات التي يتم الإعلان عنها طواعية حول دور لجنة التدقيق في دعم جودة التدقيق، من الممكن النظر في طرح نقاش حول الدور الذي تؤديه اللجنة والعملية التي يتم تنفيذها في إطار دعم جودة عمليات التدقيق فيما يتعلق بتقديم توصيات بشأن تعيين المدققين، أو إجراء تقييمات مستمرة لأدائهم، أو مراجعة رسوم التدقيق، أو غيرها من الأمور.